المرأة السورية في قانون الأحوال الشخصية

نصّ الدستور السوري للعام *1973* على المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين المواطنين السوريين، وذلك دون تمييز على أساس الجنس، فقد أتى في المادة *25* من الدستور أن *(*الحرية حقّ مقدس، وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم..*)*. كما أتى بأن *(*المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات*)*. ونصّت المادة *45* أن الدولة *(*تكفل للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي*)*. وجاء في المادة *44* أن الدولة *(*تحمي الزواج وتشجّع عليه، وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية، وتحمي الأمومة والطفولة...*)*.

مع ذلك ثمة بونٍ واضح بين ما جاء في الدستور آنفاً وبين واقع المرأة السورية خصوصاً فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية، التي تشمل حقوق القوامة والولاية والوصاية، والزواج والطلاق والإرث. فقد ميّز المشرّع، بوضوح، بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، نتيجة اعتماده على الشريعة الإسلامية أساساً، لذلك فكل المطالبات التي ارتفعت قبلاً بقانون عصري يرعى حقوق النساء، ويحقق مساواتها مع الرجال، اصطدم بجدار معاداته للشريعة الإسلامية! مع أننا لا نعتقد بأن قانوناً عصرياً يكفل للمرأة حقوقها وكرامتها من الممكن أن يتناقض مع أية شريعة عادلة!

اعتبرت شهادة الرجل بشهادة امرأتين في قانون الأحوال الشخصية، وحدد سن أهلية الزواج *18* سنة للشاب و*17* سنة للفتاة. أما بالنسبة لسكن الأم الحاضن، في حال الطلاق، فلم تحدد النصوص سوى النفقة الزوجية ونفقة الأولاد في فترة الحضانة، والتي لا ترقى لأن تكون لسدّ الرمق في أفضل الأحوال، ولم يُحدد المكان الذي ستقيم فيه الحاضن، كما لم يُكلّف الزوج بتأمين السكن. وفي حالات كثيرة تلقى الأم المطلقة نفسها في الشارع هي وأولادها ما لم يكن المسكن ملكاً لها قانونياً. وفي الوقت الذي ظلت فيه الحركات والجمعيات النسائية السورية لسنوات تناضل لرفع سن الحضانة، فقد نجحت قبل سنوات قليلة في جعله حتى عمر*13* للصبي و*15* للبنت لا غير. وفي حال زواج الأم تسقط الحضانة عنها تلقائياً.

أما فيما يخصّ الطلاق، فقد أعطى المشرّع للرجل حق إنهاء العلاقة الزوجية بإرادة منفردة *(*طلاق تعسفي*)*، ولم يسمح للمرأة بذلك، فالرجل يستطيع تطليق زوجته بمجرد اللفظ، وغالباً ما يكون التعويض والنفقة، التي تستحقهما في حال الطلاق التعسفي هذا، لا يتناسبان إطلاقاً مع ما لحق المرأة من ضرر نتيجته، أما الزوجة فعليها اللجوء إلى المحاكم في حال أرادت الطلاق، واشترط القانون لكي يكون الطلاق تعسفياً *(*أي بإرادة منفردة*)* من قبل الزوجة حرمانها من الإرث أو أن يكون السبب *(*معقولاً*)*، مع ما تفتحه هذه الكلمة من أبواب وتأويلات وانتهاكات لخصوصية المرأة لا نهاية لها.

وبخصوص تعدد الزوجات فقد ترك المشرّع للقاضي أن يأذن بالزواج

كل شيء عند العرب صنع في الصين !!!!!
إلا العزة والكرامة والرجولة صنعت في سوريا .

الثاني في حال توفر شرطين، أولهما إذا كان للزوج مسوّغ شرعي، والثاني أن يكون قادراً على الإنفاق، ولكن المحاكم الشرعية تبيح الزواج الثاني والثالث والرابع بتسهيلات واضحة.

وفي قضية مقاربة فإن قانون الجنسية السوري لم يسمح للسورية بأن تمنح جنسيتها لأبنائها، وقد نصّت المادة *3/1* من المرسوم التشريعي *1969/276* على أنه *(*يعتبر عربياً سورياً حكماً: من ولد في القطر أو في خارجه من والد عربي سوري*)*. وبالمقابل فقد نصّت المادة *3* على أنه *(*يعتبر سورياً حكماً من ولد في القطر من عربية سورية ولم تثبت نسبته إلى أبيه*)*. فالمرأة السورية لا تمنح الجنسية لأولادها إلا بتوافر شرطين: أن يكون قد ولد في القطر السوري، وألا يثبت نسبته لأبيه!!

ورغم الجهود التي تبذل في سوريا من قبل الجمعيات النسائية وبقية المنظمات الأهلية كما مؤسسات المجتمع المدني، على قدر ما تسمح لها قدرتها المحدودة، لتمكين المرأة السورية، وتعديل القوانين المجحفة بحقها، وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، فما زال واقع المرأة السورية بعيداً عن المساواة مع الرجل، ويبدو أن درب النساء في سوريا باتجاه تعديل هذه الأوضاع المجحفة بحقهن لن يكون سهلاً ولا قصيراً في قادم الأيام.

اليساري

الشعب يريد إسقاط النظام

ائتلاف اليسار السوري

العدد 10 - تاريخ 01/09/2012

موسم الأوهام الدولية

تعود المبادرات الدولية من جديد، حيث أن الجهد الدولي المرتبط بالثورة السورية وإن كان يتعرض لفترات قصيرة من الانقطاع، لكنه يتمسك دوماً بنقطة ارتكاز تبقيه مرتبطاً بـ"الأزمة" السورية التي يدعي محاولة إيجاد حلول لها، وكانت المحطة الأخيرة لـ"النشاط الدولي" في مؤتمر جنيف، الذي حضرته روسيا التي قاطعت المؤتمرات الدولية السابقة، وظهر حينها أن جديد المؤتمر هو الاتفاق على "خطة لنقل السلطة"، بما يعنيه ذلك من تقارب جزئي بين روسيا وأمريكا بما يخص التسوية في سورية، ليتضح لاحقاً أن هذا الجديد الدولي ما هو إلا "وهم دولي جديد". ومناورة سياسية مكرورة تدعي النشاط والبحث المحموم عن حلول، للتغطية على حالة السكون الدولي التام تجاه الثورة، وعلى حالة البلادة السياسية التي تتابع مشاهد التدمير المنهجي للمدن والقرى السورية بعين الرضى التام فيما تذرف بعض الدموع.

لقد تركت هذه الدول الثورة لـ"مصيرها ولمآسيها"، لأن الدول الإمبريالية الكبرى، وبعض الدول الإقليمية "المؤثرة" *(*أمريكا، الدولة الصهيونية، روسيا، إيران، السعودية*)* لديها مصلحة ورغبة حقيقية في إضعاف سورية كدولة، والنظام السوري يقوم اليوم بهذه المهمة على أكمل وجه، فما الداعي للتدخل قبل أن ينهي مهمته؟!. داعمو النظام يعلمون بأنه راحل عاجلاً أم آجلاً، و"أعداؤه" يريدون رحيله ويسعون إليه، لكن على مسار بطيء لا يمكن الوصول إلى نهايته إلا و سورية عبارة عن دولة من الدخان والرماد، هذا هدف مشترك لجميع اللاعبين الدوليين، سواء من يدعمون النظام أو من يدّعون معاداته، بالإضافة لهدف آخر يتفق حوله الجميع وهو منع تعرض النظام السوري *(*بأسلحته الكيميائية، وحدوده الآمنة مع إسرائيل*)* للسقوط الحر والانهيار المفاجئ، لهذا فعلى "الوهم الدولي" أن يستمر، مرة عبر كوفي عنان، وأخرى عبر الأخضر الإبراهيمي، المهم هو إيجاد موطئ قدم ونقطة ارتكاز للجهد الدولي الذي يطبعه النفاق والذعر من الثورة والعداء التام لمصالح الطبقات الشعبية.

ومع مبادرة تلو الأخرى يبدي الشعب السوري في جميع المناطق الثائرة اللامبالاة والتجاهل التام لكل الحديث الدبلوماسي الدولي، فلا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ويعلم الثوار بأن الحديث عن حوار سياسي أو حلّ سياسي هو محض تفاهات يقول بها إما ممثلون عن سلطة تتهاوى أو معارضة مهزوزة ومرتعدة، فعلى الرغم من كل العناد والجبروت الذي يبديه النظام، فإنه قابل للسقوط أكثر بكثير من قابليته للإصلاح، وإلى حين "رضوخ" النظام للحل السياسي الذي يجب أن يبدأ برحيله، فإن الثورة مستمرة ولن تتوقف قبل إسقاطه...

عنب داريا المقدس

قيل عن شجرة الزيتون إنها مقدسة كذلك قيل عن شجرة التين اليوم، وبعد أن ارتوت أرض داريا بالدماء الزكية الطاهرة نقول لأبنائها الأبطال: إن كل ما ينبت في داريا قد بات مقدساً!!

ولأن العنب هو الشجرة الأشهر في داريا.. نقول: أيها السوريون.. أيها العرب.. أيها العالم.. اذهبوا إلى داريا لتتباركوا منها ومن عنبها، ولا تنسوا أن تترحموا على شهدائها.

مستقبل النظام وتحديات الثورة

تتابع الثورة السورية طريقها بمسار ثابت نسبياً وبصفة عامة «مهيمنة» وهي: مزيد من القوة والتوسع للثورة وقواها، ومزيد من الضعف والتفكك والانهيار للنظام السوري ومؤسساته، على هامش هذه الصفة "المهيمنة" للواقع السوري، راحت بعض القضايا تحظى بأهمية متزايدة (الطائفية، الأصولية، تحول النظام إلى ميليشيا)، اندفعت إلى الواجهة بعد أن بقيت نحو عام ونصف على هامش الثورة، ولم يعد بالإمكان الحديث عن تقدم الثورة وتراجع النظام فقط، فإذا كانت عملية التقدم والتراجع تلك هي صراع اجتماعي- سياسي وهي كذلك، فإن طول فترة هذا الصراع وحجم العنف والدمار الناشئ قد ولّد ظواهر جديدة تستدعي التفكير والتدبير، ومن الخطأ التقليل من حجمها ومن آثارها، والهروب من التصدي لها.

إن مستوى العنف الذي استخدمه النظام ضد ثورة شعبية سلمية، وطول مدة الثورة وارتفاع مستويات القتل والدمار الذي يحدثه النظام في البيئة الحاضنة للثورة، بالإضافة لتدني مستوى الممارسة السياسية لدى المعارضة، كل تلك العوامل جعلت من المحتم ظهور خطاب متطرف لدى قسم من أهل الثورة، خطاب أصولي اجتذبه الدمار والقتل والعنف الذي أمّنه النظام، بالإضافة لدعم سياسي مالي خليجي وجد في هذا الخطاب مخرجاً لنظامه السياسي من مأزق الثورات العربية وشعاراتها المدنية الحداثية، فمن المؤكد بأن الهوة القائمة بين مطامح الثورات العربية والنظام السياسي العربي هي أعظم ما تكون مع النظم السياسية الخليجية.

في ظل نمو الخطاب "الأصولي" في صفوف المقاتلين، وفي ظل أكاذيب النظام وجرعات الخوف والتحريض الطائفي التي يبثها في إعلامه ومنذ بداية الثورة، كان شعور الخوف يزداد لدى الطائفة العلوية مع كل تقدم للثورة وتراجع للنظام، ونحن لا نتحدث عن الفئات التي تورطت بأعمال القتل والتشبيح، وإنما عن الشرائح المدنية الواسعة التي لم تقاتل إلى جانب النظام، لكنها تهجس بمصيرها وتتوقع أن تدفع ثمناً باهظاً إذا نجحت الثورة في إسقاط النظام، خصوصاً مع تصاعد القتال ضد النظام إلى معارك حربية واسعة ومدمرة، عدا عن أنها تتوقع أن يجري تجريدها من كل "المكاسب" التي نالتها في عهد النظام، وحقيقة الأمر أن لا مكاسب حقيقية تخص الطائفة العلوية كشريحة سكانية خلال فترة حكم الأسد، فالمكاسب كانت خاصة بأفراد خدموا النظام ونفذوا سياساته الإجرامية في السياسة والاقتصاد، وكان هؤلاء الأفراد من جميع الطوائف، أما المناطق التي تقطنها الطائفة العلوية فهي مناطق مهمشة وفقيرة، وأبناء هذه الطائفة - كما أبناء كل سورية- يعانون من البؤس والحرمان، ولا شك في أن النظام السوري تعمد الإبقاء على حالة الفقر والحرمان تلك، حتى يتسنى له استغلال المعاناة وإدخال الطائفة في سياسته الأمنية لإحكام قبضته على الدولة.

> **الحقيقة أن لا مكاسب حقيقية تخص الطائفة العلوية كشريحة سكانية خلال فترة حكم الأسد، فالمكاسب كانت خاصة بأفراد خدموا النظام ونفذوا سياساته الإجرامية في السياسة والاقتصاد، وكان هؤلاء الأفراد من جميع الطوائف...**

النظام نجح إلى حد كبير في ذلك، وهو يقاتل اليوم كميليشيا متلاحمة أكثر منه كجيش، ويظن معظم أفراده المقاتلين في العمق، بأنهم يخوضون صراعاً من أجل البقاء الجماعي، النظام يستغل حالة الذعر التي تعيش فيها الطائفة العلوية، ومع تصاعد الانشقاقات السياسية والعسكرية والأمنية عن النظام، تزداد الروابط الطائفية فيه، والتي تشكل سلاح الأمان والثقة في بيئة عامة معادية للنظام، وهو ما يطيل الصراع ويرفع من الخسائر والتضحيات.

ولهذا تقل احتمالات أن تنهار السلطة بشكل مفاجأ ودراماتيكي، وتزداد احتمالات تحولها إلى ميليشيا تخوض حرباً طويلة إلى أن تصل الثورة

أبو محمد الميكانيكي

كدّ أبو محمد كثيراً، إلى أن اهتدى إلى مصلحة، تأتي له بدخل جيد، بأن يحوّل موتور السيارات من العمل على الديزل إلى الغاز، وشاركه أخوته في ذلك، وتحسنت الأحوال... منذ أن بدأت الثورة، قرر الرجل، الذي خبِر الفقر والتعاسة والحياة المرة والاستبداد، الاشتراك مع المتظاهرين، ودعم الثورة بكل ما يستطيع، فانضم وأخوته للتظاهر ورفع اللافتات، وحوّل مشغله إلى مكان للقاءات والتنسيق، أبو محمد رجل بسيط، وعيه تقليدي، ولكن مسألة نجاح الثورة بالنسبة إليه صارت قضية حياة أو موت؛ شارك بكل المرحلة السلمية، ومع اشتدادا عنف النظام، قرر الانضمام إلى العمل العسكري، وبالفعل أنشأ مع مجموعة من الشباب سرية صغيرة لمقارعة سيارات الأمن وجنود الجيش الذي يدخلون منطقة التضامن للاعتقال والتكسير والنهب، عاد منذ بعض الوقت، إلى بناية أسرته، فوجد كل شققها محروقة، وهو كل ما جناه وأخوته في حياتهم، فما كان منه، إلا أن دار ظهره للبناية، قائلاً: إنه لن يتوقف عن الاشتراك بالثورة إلى أن يسقط النظام...

النساء وقد قتلن

(لم يوفّر الموت اليومي الذي يحصد الشعب السوري نساءه، لا المجازر حادت عنهن ولا أنقاض البيوت المقصوفة ولا جحيم الفرار إلى مخيمات اللجوء، بل ربما كان المشهد أشدّ هولاً هنا، فأجساد النساء، التي من المفترض أن تكون رمزاً للحياة، تُلقى على عتبات الموت بشكل فاجع ويومي، والمرأة السورية التي كانت عاشت الثورة لحظة بلحظة من خلف الكواليس، راحت اليوم تدفع أثمانها على خشبة مسرحها المكشوف، وكأن كل ما كانت تقوم به في الخفاء من دعم ومساعدة وتطبيب وإسعاف وتهريب وحتى مشاركاتها في المظاهرات، قدر ما يسمح به العنف الوحشي، أو اعتصاماتها، لم يجنبها دفع فاتورة الحرية كرفاقها من رجال سوريا، فضُربت واعتقلت وعُذبت واغتصبت وهُجرت وقتلت كما انفطر قلبها على أحبابها وسط مسلسل الموت الدائر يومياً على أرض سوريا.)

بالعربي الفصيح.. كلهم شركاء في الجريمة

فينا نقسم موقف العالم من الثورة السورية لمحورين: محور الشر.....ق واللي من أهم ممثليه النظام الروسي والصيني والإيراني، ومحور الغر.....ب واللي عبر عنه كل من الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا وملحقاته من الأنظمة العربية لاسيما الخليجية، وتحديداً، النظامين السعودي والقطري.

بالنسبة لمحور الشرق.. من أولها الجماعة كانوا واضحين وقالوا انه معركة النظام هي معركتهم.. بالتالي فهم متورطين مع النظام في دم السوريين.. من ساسهم لراسهم، لكن شو بالنسبة لمحور الغرب؟، على أساس انه هو مع الثورة ، وانو بدو يدعم الشعب السوري والجيش الحر؟، لكن لهلأ ، وبعد 18 شهر من الثورة، ما شفنا شي من هالمحور، غير انه عم ينط وما يحط، ويتوعد ويهدد النظام بعواقب وخيمة.. وفي الوقت الذي يقف متفرجاً على دماء السوريين، يستمر بوقاحة في بيعهم بضاعة لا قيمة لها.. وعود.. حكي.. أوهام.. جعجعة...إلخ، إذا كان محور الشر شريك مع النظام في جرائمه، وهو كذلك، فمحور الغرب، ليس بريئاً من هذه الشراكة.. كلا المحورين شركاء في الجريمة.. هلأ راح يطلعلك حدا ويقول انو في فروقات بين المحورين وما بيصير ينحطوا بسلة واحدة؟ من حق كل واحد يعبر عن رايه.. ومشان هيك، من حقنا لحنا كمان نقول: أي حدا من يوم وطالع، مين ماكان يكون، والحكي موجه تحديداً للمعارضة، بيتهجم على محور الشرق وبيتستر على موقف محور الغرب، أو بينتقده على استحياء، هو شريك أيضاً في الجريمة.

لأنه بالعربي الفصيح.. وبالمشرمحي.. أقل ما يقال عن موقف كلا المحورين انه حقير ووقح وسافر وسافل.

لماذا لم يحاكم عاطف نجيب؟

تقول إحدى الافتراضات بأنه لو توافرت الإرادة السياسية لمحاكمة العميد عاطف نجيب رئيس فرع الأمن العسكري في محافظة درعا، لما حدث ما حدث، ولا تفجرت الثورة السورية بهذا الزخم وبهذه الطريقة، ولسلك الربيع السوري مساراً أقل دموية، ولأمكن لسلطة الرئيس الأسد احتواء مضاعفات وارتدادات الموجة الزلزالية العربية. يذكر بأن عاطف نجيب هو المسؤول المباشر عن اعتقال وتعذيب الأطفال الذين خطوا بعض الشعارات الثورية القادمة مع رياح الربيع العربي على الجدران الخارجية لمدارسهم.

يغفل الافتراض السابق حقيقة مركزية تتعلق ببنية وتكوين السلطة السورية الحاكمة، تراتبيتها وطبقاتها، وطبيعتها الثنائية ذات الوجهين الظاهري والباطني، وذلك حسب سهم التوجه، خارجاً كان أم داخلاً. كما يُظهرُ ما عرف عنها، تكويناً أشبه بصيغ الجماعات السرية، بما يلفها من غموض وتكتم، إن القدرة على تنظيم أعضائها بحسب معتقد سري ومتوهم، بحيث تتبدى الأشياء كلها مختلفة عما هي عليه، هي طبيعة تلازم الجماعات السرية، واعتمادها الكذب في سبيل تضليل الآخرين هو استراتيجية تتبعها خاصة عند استلامها زمام السلطات، كما تلازم السلطة طبيعة ثانية، تتعلق بقسمها الأبدي للعالم إلى شطرين، الخير والشر، نحن والآخرين، وذلك عبر المؤامرة، إذ يتم مقابلة العالم بعدائية شديدة، لا يبررها إلا توهم قائم على نقض الواقع بالمؤامرة المحدقة المتبدلة حسب الظرف والزمن، ويتم ذلك للمحافظة على التماسك الداخلي لها، وجعل العتبة الحدية الدنيا الممكنة للمنطق شديدة التدني، مما يسمح بتقبل الوهم عبر التصديق الساذج لما يصدر عن المركز فيها.

تتبنى السلطة السورية الجرائم التي يقوم بها أعضاء الشبيحة والأمن والجيش، ولا تنكرها إلا لغايات خاصة، وذلك سياسة تتبعها، فهؤلاء الأعضاء يستجيبون لإرادة السلطة، ويستسلمون لرغباتها، وهم مخلصون للوهم الصادر عنها، كما يساهمون في صنعه، كما يفعل محققو الأمن في بحثهم الدؤوب عن المؤامرة، وتصديق الأكاذيب اللامعقولة التي يدلي بها النشطاء أحياناً، وإعادة دمجها في سرد الواقع المختلق المتوهم، كتبرير ذاتي للمعركة الدموية التي يخوضونها، ضمن سياق الحرب المقدسة لاسقاط المؤامرة.

من خلال العنف الذي خاضته كتائب الجيش والأمن والشبيحة، تحيط السلطة نفسها بجدار عالٍ يحمي عالمها المتوهم، وهو جدار جديد يضاف إلى ما بني من طبقات قبله في زمن تأسيس السلطة الأسدية، والأزمنة التالية من الحرب المفتوحة على المجتمع السوري، وهذه الجدران تحمي أعضاءها وتعطيهم إحساساً عميقاً بالأمان داخل القلعة المتخيلة، مما يجعل العالم الخارجي مكاناً موحشاً مجازياً، ويدفع الأعضاء على البقاء، والإسراع بالعودة بعد كل غزوة خارجية إلى تخوم الواقع، يبدو بأن قدرة السلطة على الإيهام بالكذب، والإغراق في التفاصيل المتخيلة، تدفع أجهزتها وعناصرها إلى الإيغال في الجريمة أبعد وأبعد، وهي توفر لهم حيزاً يعودون فيه بشراً أمام أنفسهم، مما يوفر عليهم مشقة الشعور الطبيعي بالذنب، من خلال تبادل المسؤولية بينهم؛ بحيث تقوم فرق النخبة العسكرية والأجهزة الأمنية والشبيحة وبشكل واع بارتكاب الفظائع، من تدمير المدن والبنية التحتية وقتل البشر والحيوانات وحرق الغابات وتخريب الموارد الطبيعية والزراعية ونهب الإرث الحضاري والثقافي ثم تخريبه، في حين تقوم السلطة بتبني أفعالهم، ونسج ثوب حكائي يبرر أفعالهم ويمجدها، وتشييع قتلاهم كشهداء للوطن، وإلقاء اللوم في هذا الخراب العميم على عصابات مسلحة معادية متآمرة.

لقد قامت السلطة السورية تاريخياً بحماية أعضائها ومريديها، طالما هم مؤمنون بها، وغالباً ما عملت على ترقية من قاموا بالتجاوزات والانتهاكات

بعد أن تعالت الاحتجاجات ضدهم من قبل الداخل السوري أو دول الجوار، نتيجة فسادهم أو الأذى والخراب الذي قاموا به، إذ أنها بالدفاع عنهم تحمي نفسها بهم، وتقيم شبكة أمان لهم بها وحدها، فيما يشبه أخوية سرية، تجعل عملية الانفكاك عنها شديدة التكلفة، وتضمن في الوقت نفسه استمرار ولاء أتباعها إلى حد العبودية.

في العموم، إن الثورة السورية التي تفجرت بعيد قيام نجيب باعتقال الأطفال وتعذيبهم وإهانة ذويهم، ما كان ليوقفها شيء، سواء حوكم نجيب أم لم يحاكم، أو تم الاعتذار ممن تعرضوا للإساءة والإذلال أو لم يتم، لأن لهذا التفجر كل أسبابه الموضوعية الناضجة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولن تتوقف هذه الثورة حتى تحقيق كل أهدافها.

إلى حصرها في مناطق معينة بما يغير بشكل جدي وفعال من ميزان القوى على أرض الواقع، ويجعلها تقبل بما لم تكن تقبل به، أي تقبل بمرحلة انتقالية تحت إشراف دولي روسي– غربي، أما السيناريو الآخر فيتمثل في حصول اتفاق في دائرة معينة ضمن السلطة، تضم ضباطاً كباراً في الجيش و" أعيان الطائفة العلوية"، مع أطراف دولية مؤثرة (روسيا وإيران) يقضي بالدخول بمرحلة انتقالية ديمقراطية بمعزل عن القيادة الحالية التي تدفعهم نحو الهاوية، وبالتالي القبول بما لا تقبل به هذه القيادة، أي مرحلة نقل السلطة، وهنا نكون أمام انفكاك الطائفة العلوية عن النظام/ العائلة لصالح مشروع تسوية، فاستحالة التحاقهم بالثورة لا تمنع إمكانية التحاقهم بحل سياسي، وفي جميع الأحوال فإن كلا السيناريوهين لن يتحققا بدون إحراز الثورة تقدمات قوية ومستمرة على الأرض، وبدون تجاوز الانحرافات الخطيرة التي تعتريها والتي تعرقل طريقها، ويبقى السيناريو الثاني هو الحل الأسلم لمستقبل سورية ولحياة أبنائها، ولنتمكن من تجنيب البلاد لدمار كبير ينتج عن معركة طويلة تدعمها جميع الأطراف الدولية كما تفعل اليوم، إن المطالب التي قامت الثورة من أجل تحقيقها لم تحاكِ وعي الأقليات وخصوصاً الطائفة العلوية، فهؤلاء اعتقدوا بأن الأمر لا يعدو أن يكون صراعاً "طائفياً" على السلطة، وبدا أن في الأمر انتقام لحروب سابقة، ونهضت في اللاوعي حالة السحق الطويل الذي تعرّض له هؤلاء من قبل الإقطاع "السني" في زمان سابق، ولا شك في أن ممارسات وخطاب قسم من المعارضة كانت محط استغلال من قبل السلطة لتكريس هذه التخوفات.

إن طول عمر الثورة وحجم الإجرام الذي ارتكب بحقها أدى إلى نشوء عدد من المشكلات الجديدة التي لا بد من معالجتها، فرغم تصدي مجتمع الثورة لعدد من الانحرافات والمشكلات التي واجهت الثورة، لكن مشاكل من هذا النوع تحتاج إلى حراك سياسي وإلى فاعلية سياسية حقيقية، وفيما تقبع المعارضة السياسية التقليدية في فنادقها وتعقد المؤتمرات لتعبر عن وجودها "الجسدي"، تبقى الثورة السورية في حالة تدنّ خطير لفاعليتها السياسية، وهو ما يتطلب تشكيل قيادة ميدانية سياسية لقوى الثورة، تحل هذه المشكلات المؤثرة في تطور الثورة ومستقبل سورية، فمع كل التعقيدات التي تواجهها الثورة السورية، ومع كل هذا الدمار الحادث في سورية، ومع انسداد أفق الحل السياسي،

من مهام الفاعل السياسي في الثورة تفتيت بنية النظام ومنع تشكله ككتلة، بينما الدور الذي لعبته المعارضة السياسية هو دفع الأقليات لمزيد من التكتل والارتباط بالنظام!...

فإن النظام السوري لا يشكل كتلة صلبة وصماء لا يمكن انتزاع شيء منها، وفيما يكون عادة من مهام الفاعل السياسي في الثورة تفتيت بنية النظام ومنع تشكله ككتلة.

فإن الدور الذي لعبته المعارضة السياسية هو دفع الأقليات لمزيد من التكتل والارتباط بالنظام، وإذا كان السوريون الهاربون من قذائف النظام وبطشه ودماره، غير مهتمين على الإطلاق بذلك، وبتخوفات الأقليات وبمعاناتهم «الذهنية" أمام حجم معاناتهم "الجسدية" والموت المطبق عليهم من كل جانب، فإن على كل سياسي يمتلك أدنى قدر من المسؤولية الوطنية والتاريخية أن يعالج هذه المسائل، وإن على قوى الثورة أن تبذل مزيداً من الجهود السياسية على أرض الثورة وليس في الخارج، للتمسك بالخطاب الوطني الديمقراطي وإبرازه، والدخول بشكل معمق في توضيح شكل سورية المستقبلية، وضبط سلاح الثورة وتوجيهه ضد النظام فقط، والتصدي للخطاب الأصولي، الشعب السوري يستحق دولة قوية وموحدة تحقق طموحاته التي بذل كل تلك التضحيات العظيمة في سبيلها.

الشبيحة أدوات النظام للسيطرة على ما يعتبر «مناطق موالية»

يعيش شرائح واسعة من "الموالين" للنظام في مناطق تشبه في ظروفها، ظروف المناطق التي ثارت، فأحياؤهم عشوائية ذات خدمات سيئة، وأحياناً لا تمتلك أدنى مقومات العيش الكريم، ويعانون من الفقر الشديد والبطالة خاصة في السنوات الأخيرة، لكن تلك الشرائح لها أسبابها الخاصة والمسبقة في تأييد النظام وعدم الانخراط في الثورة، والتي تتركز بهواجسهم من المستقبل القادم ما بعد النظام، خصوصاً وأن تجارب بعض البلدان في هذا الإطار تعزز مواقفهم، حيث سادت الفوضى في بعض البلدان وارتفعت حدة الصراع على الهويات الدينية والطائفية، وكان ذلك بدعم ومباركة من الدول الامبريالية، سواء بشكل مباشر مثل العراق المحتل، أو بشكل غير مباشر في معظم الدول المتخلفة والنامية حيث تستغل الدول الامبريالية التنوع الديني والمجتمعي، وتستنبط منه سياسات تفتيت وإضعاف لتلك الدول عبر دعم جماعة ما وادعاء حمايتها ونشر الذعر في جماعة ثانية ومحاربة جماعة أخرى، إنها تعرقل بشتى الوسائل عملية تحديث البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المتخلفة، فهذه البنى التي تعود للقرون الوسطى هي عامل حاسم في تعزيز حالة التفتت المجتمعي والتقسيم على أساس هويات ما قبل وطنية.

استغل النظام الحالة الاجتماعية والنفسية المزرية لجماعات "الموالين"، وقام بتجنيد بعض منهم لخدمة أغراض سياسية تتعلق بتأجيج الطائفية السياسية والتنكيل بالمحتجين، ومع تراجع قبضته الأمنية وتزايد أعداد القتلى منهم، وحتى يضمن استمرار ولائهم، قام النظام بتوريط شبيحته بسرقة المنازل التي هجرها أصحابها، ويبدو أن امتهان السرقة قد نقلهم من حال إلى حال، فبدؤوا يتصرفون كعصابات خارجة عن القانون، فيتحكمون بأحيائهم بمنطق غوغائي لا أخلاقي أججه النظام فيهم مؤخراً، وهم معصومون عن أي محاسبة أو اعتراض، فهم من يملك السلاح والتنظيم والدعم من النظام، فبدأت تظهر سلوكياتهم القذرة في أحيائهم وقراهم، إذ رويت أحاديث عن قيامهم بسرقة منازل في أحيائهم، وعن ذبح أشخاص موالين فقط لأنهم استنكروا السرقة، وقصص أخرى عن خطف واغتصاب لفتيات من أحيائهم في حمص وفي وادي النصارى، فضلاً عن المشاجرات اليومية المصحوبة بإطلاق الرصاص فيما بينهم بعد استراحتهم وسكرهم في الملاهي الليلية، والتي أحدثت من أجلهم لينفقوا أموالهم المحدثة، تلك الممارسات باتت ظواهر اجتماعية يعاني منها كل من يعيش في الأحياء التي يسيطر عليها الشبيحة، ولكن سكان تلك الأحياء « الموالون" وغيرهم يتحاشون الاحتكاك مع الشبيحة خوفاً من وقوع انقسام واقتتال أهلي واشتباكات بين أهالي الحي الواحد، فضلاً عن أن الأهالي يدركون جيداً أنهم غير قادرين على مجابهة كل ذلك، لأن النظام يدعم شبيحته، فـ «الموالون" ما زال وعيهم أسير الخوف من النظام ومن شبيحته، وما يزيد الأمر تعقيداً تلك الدعوات المتطرفة المحسوبة على الثورة والتي تحمل تهديداً للأقليات، وخاصة العلويين، إذ أن مثل هذا الخطاب المتطرف يصل بسرعة إلى الموالين عبر الإعلام السوري والإعلام الذي يدعي دعمه للثورة، مع ملاحظة أن خطاب الثورة لا يجد طريقه إلى هؤلاء نظراً للسيطرة الأمنية والتشبيحية المكثفة على تلك المناطق، وبسبب التشويش والذعر الذي ينشره النظام في صفوفهم، وكما أسلفنا نظراً لهذا التعقيد الشديد يبدو أن فرص انخراط «الموالين" في الثورة ضئيلة، وتحرر هؤلاء من عقدة الخوف مرهون بتطور الثورة وقدرتها على خلق الحامل السياسي المعبر عنها، وقدرتها على ضبط السلوكيات المتطرفة في بعض الأماكن.

إن امتهان الشبيحة للسرقة قد نقلهم من حال إلى حال، فبدؤوا يتصرفون كعصابات خارجة عن القانون، ويتحكمون بأحيائهم بمنطق غوغائي لا أخلاقي أججه النظام فيهم مؤخراً، وهم معصومون عن أي محاسبة أو اعتراض.

تحرير "الموالين" يبدأ بخطاب وطني جامع لقوى الثورة الفاعلة في سورية، لكنه يتم فعلياً بعد إسقاط النظام الذي اعتمد سياسة التفتيت وتعزيز هويات ما قبل وطنية لكي يضعف الهوية السورية الجامعة، وببناء دولة وطنية قوية وموحدة تنهض بالاقتصاد وبالدولة، الكرة الآن في ملعب قوى الثورة والرهان أولاً هو عليها، أثناء الثورة وما بعدها

حول النقابات

لعقود هيمنت السلطة على النقابات والاتحادات التي من المفترض أن تمثل الطبقات والفئات الاجتماعية، وسخّرتها لخدمة مصالحها، في كثير من الأحيان ضداً عن مصالح الطبقة أو الفئة التي تمثلها، وهذا هو الطابع الشمولي لها كسلطة دكتاتورية.

لقد اتبعت السلطة منطق "الهيمنة" الذي يعني حصر طبقات أو فئات اجتماعية في نقابات واتحادات وفرض السيطرة السلطوية عليها، وتحويلها إلى جزء من السلطة ذاتها، تنفذ سياساتها، وتدافع عنها، وتُخضع أفرادها لكل ذلك من خلال التغلغل الأمني فيها، ومن ثم فرض قياداتها والتحكم بقراراتها، لتصبح ديكوراً للسلطة ووسيلة السيطرة على الطبقات معاً.

لهذا لم تعد تطرح مطالب أعضائها، أو تطرح مصالح الطبقة أو الفئة الاجتماعية في مواجهة سياسات سلطوية تضرّبها، بل كانت وسيلة اخضاع الطبقة والفئة الاجتماعية للسلطة، وإذعانها لها.

وهو الأمر الذي منع العمال وموظفي الدولة والقطاع الخاص، والفلاحين، وكذلك الطلاب والنساء، والشباب، من التعبير عن مصالحهم، والدفاع عنها، في مواجهة الرأسمالية التي عممت اللبرلة خلال السنوات السابقة فأفقرت كتل أساسية في المجتمع، وفي مواجهة السلطة التي مهدت لهؤلاء كل السبل للنهب وتحقيق الأرباح.

بمعنى أن الشعب كان مجرداً من كل الهيئات التي يمكن أن تدافع عنه حين اندفعت السلطة إلى تعميم اللبرلة ودعم تمركز الثروة في أيدي فئة عائلية ومحازبيها، كان الشعب دون نقابات من مهمتها الدفاع عن حقوقه، وكانت كل طبقة أو فئة اجتماعية "تحت العين" في نقابتها.

ومع الثورة التي يشارك فيها جزء كبير من الشعب، لا بد أن تتحرر النقابات والاتحادات، وأن تعود ممثلة حقيقية لمصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي تعبّر عنها، فالنقابة هي شكل تنظم الطبقة، أو الفئة الاجتماعية، من أجل الدفاع عن مصالحها، وتحسين شروط عملها أو نشاطها، وهي بذلك تكون في مواجهة السلطة أو رب العمل، أو كليهما حيث يكون رب العمل مدعوماً من السلطة كونها سلطته كرأسمالي، وإذا كانت لا تطرح، في الإطار العام، إسقاط السلطة بل تحقيق مصالح الطبقة أو الفئة الاجتماعية في ظلها، فإنها في لحظة الثورة

كان الشعب مجرداً من كل الهيئات التي يمكن أن تدافع عنه حين اندفعت السلطة إلى تعميم اللبرلة ودعم تمركز الثروة في أيدي فئة عائلية ومحازبيها.

تصبح القوة الأساسية في إسقاط السلطة من أجل تحقيق مصالح هؤلاء.

لهذا أصبح من الضروري أن تُكسر الهيمنة على النقابات والاتحادات، من خلال تحقيق ثورة في داخلها تواكب الثورة التي تملأ الشوارع، لا بد للعمال من أن ينتفضوا ضد القيادات العمالية المعينة من قبل السلطة، والتابعة لها، لكي يصبح اتحاد العمال جزءاً من الثورة، وتلعب الطبقة العاملة من خلاله دوراً مهماً في فرض الإضراب العام، ولا بد للفلاحين من أن يسيطروا على اتحادهم بثورة داخله لكي ينتظم نشاطهم في الثورة العامة، وكذلك كل الاتحادات الأخرى.

ولاشك في ضرورة البدء من أسفل، من الفرعيات بهدف السيطرة على كل فروع النقابات والاتحادات، وزجها في الثورة، فالثورة الشعبية العامة لا بد من أن تتحوّل إلى ثورة طبقية بكل معنى الكلمة، من أجل فرض مطالب العمال والفلاحين وكل الفئات الوسطى، من أجل تكبيل السلطة الجديدة ودفعها دفعاً نحو تحقيق مطالب هؤلاء.

من أجل حقوق العمال والفلاحين

نريد إسقاط النظام

ولا شك أيضاً، في أن انتصار الثورة يرتبط أشدّ الارتباط بفرض الإضراب العام من قبل العمال والفلاحين، لهذا يجب سحب "الثقة" من كل الهيئات التي فرضتها سلطة المخابرات، واختيار قادة نقابيين حقيقيين، تكون مهمتهم الدعوة لإضرابات في كل مواقع العمل، والسعي لفرض الإضراب العام بهدف إسقاط السلطة.